دور التكنولوجيا المالية فى تعزيز الشمول المالى على القطاع المصرفى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر

The role of financial technology in enhancing financial inclusion in the banking sector to achieve sustainable development goals in Egypt

د/ هبة الله سمير محمد
مدرس الاقتصاد بالمعهد العالى للتسويق والتجارة ونظم المعلومات

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلي إبراز الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالى ونوضح ان التكنولوجيا المالية يمكن ان تزيد من الشمول المالى و إمكانية وصول الأفراد للخدمات المالية و تحسين جودتها ، كما تهدف إلى إبراز أهم ايجابيات تطبيق الرقمنة في المعاملات المالية حيث أن استخدام التكنولوجيا المالية سيعمل على تعزيز الشمول المالي و توفير العديد من الفوائد لمستخدمي الخدمات المالية شركات و أفراد وهدفت الدراسة الى توضيح أثر محددات الشمول المالى وتأثيرها على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة فى مصر على نصيب الفرد من الناتج المحلى وتوصلت الدراسة الى إن مصر لازالت وليدة في تطبيق التحول الرقمي وأدواته مثل الشمول المالي لذلك فإن النتائج الظاهرة قد تتغير مع استخدام سلاسل زمنية ربع سنوية أو شهرية اذا توافرت، ولا زالت مصر تعاني من شمول مالي منخفض مقارنة ببقية العالم ، حتى إفريقيا. ولكي تصبح جزءًا من الاقتصاد العالمي وتحقق تطوره المالي الرقمي ، يجب تنفيذ الشمول المالي كشرط أساسي ، لضمان التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي. نستنتج أن الشمول المالي هو عملية تتضمن الوصول إلى الخدمات المالية للفئات منخفضة الدخل المستبعدة مالياً.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية ، الشمول المالى ، الامن السيبرانى ، التنمية المستدامة ، الذكاء الاصطناعى .

Abstract:

This study aims to highlight the role that financial technology plays in achieving financial inclusion, and we explain that financial technology can increase financial inclusion and individuals' access to financial services and improve their quality.

It also aims to highlight the most important positives of applying digitization in financial transactions, as the use of financial technology will enhance financial inclusion and provide many benefits to users of financial services, companies and individuals. The study aimed to clarify the impact of the determinants of financial inclusion and their impact on achieving the requirements of sustainable development in Egypt on share. per capita GDP.

The study concluded that Egypt is still nascent in implementing digital transformation and its tools such as financial inclusion. Therefore, the apparent results may change with the use of quarterly or monthly time series if available, and Egypt still suffers from low financial inclusion compared to the rest of the world, even Africa. In order to become part of the global economy and achieve its digital financial development, financial inclusion must be implemented as a basic condition, to ensure poverty alleviation and promote economic growth. We conclude that

financial inclusion is a process that includes access to financial services for financially excluded low-income groups.

Key words: financial technology, financial inclusion, Cyber security.sustainable development, artificial intelligence.

مقدمة:

التكنولوجيا المالية هي ابتكار تكنولوجي في المنتجات والخدمات المالية. يمكن أن تصبح التكنولوجيا المالية حلاً جديدًا لزيادة نمو الشمول المالي. أصبح مصطلح الشمول المالي اتجاها بعد الأزمة المالية عام ٢٠٠٨. الشمول المالي هو مدى إتاحة الوصول إلى المؤسسات والمنتجات والخدمات المالية المختلفة لاحتياجات وقدرات المجتمع لتحسين رفاهية الناس. ولهذا السبب تبحث هذة الدراسة في دور التكنولوجيا المالية في زيادة الشمول المالي، من خلال توضيح كيفية تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في تحسين رفاهية الناس. الشمول المالي هو استراتيجية تنمية وطنية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التوزيع العادل للدخل، والتخفيف من حدة الفقر، واستقرار النظام المالي. أحد أهدافها الرئيسية هو تقليل عدد الأشخاص الذين ليس لديهم حسابات مصرفية. ويتطلب الشمول المالي في دوره لزيادة التكنولوجياالمالية، باعتبار أن القطاع المصرفي وحده، مع التطورات التكنولوجية، لا يكفي لتحقيق هدف الشمول المالي. وهكذا بدأت التكنولوجيا المالية في الظهور مع أنماط حياة الناس التي يهيمن عليها حاليا الاستخدام السريع والسهل لتكنولوجيا المعلومات. منذ عام ٢٠١٠، قادت مجموعة العشرين والبنك الدولي مبادرة زيادة الشمول المالي في البلدان النامية للمساعدة في الحد من مستويات الفقر في الاقتصادات النامية والناشئة.ولذلك قامت الدراسة على أبراز دور التكنولوجيا المالية فى تعزيز الشمول المالى لتطوير الجهاز المصرفى لتقديم أفضل الخدمات المصرفية بما يضمن تحقيق مبادئ التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى هى أحد أهم ركائز متطلبات التنمية المستدامة.

مُشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة فى ان التطورات فى مجال التكنولوجيا المالية فرضت ذاتها على البيئة المالية خلال السنوات السابقة والتى من المتوقع ان يكون لها دور كبير فى تعزيز الشمول المالى فى القطاع المصرفى وانتشر مفهوم الشمول المالى بشكل كبير كما يحظى الشمول المالى بأهمية كبيرة ومتزايدة على المستوى الدولى والاقليمى لما له دور مؤثر وفعال فى التنمية المالية والاجتماعية والاقتصادية وصولا الى التنمية المستدامة.

ونظرا لاهمية الدور الذى يقوم به الشمول المالى قامت الدراسة لدراسة أثر تطبيق سياسات الشمول المالى فى مصر على تحقيق متطلبات التنمية المستدامةوالتاكد من ضرورى ومدى فاعلية أدوات الشمول المالى على النمو المالى والاقتصادى فى مصر.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من اهمية الدور الذى تلعبه التكنولوجيا المالية فى تعزيز مستويات الشمول المالى فى مصر وانتشار الخدمات الماليةبين فئات المجتمع والعمل على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادى.

أهدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم التكنولوجيا المالية والشمول المالى .
- تسليط الضوء على التعرف على أدوات التكنولوجيا المالية ودورها فى تعزيز الشمول المالى.
- التعرف على واقع الشمول المالى فى مصر .
- قياس أثر الشمول المالى على التنمية المستدامة بمصر
- الخروج بنتائج وتوصيات قابلة للتطبيق.

فروض الدراسة:

يُمكن التعبير عن فروض الدراسة بفرضين رئيسيين على النحو التالي:

١- يوجد أثر إيجابي للتكنولوجيا المالية فى تعزيز الشمول المالى.
٢- يوجد أثر إيجابي للشمول المالى على تحقيق مُتطلبات التنمية المُستدامة في مصر.

حدود الدراسة:

هناك إطارين هامين لحدود الدراسة هما:

١- **الحدود المكانية**:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في تطبيقها على جمهورية مصر العربية.

٢- **الحدود الزمانية:**

أمّا الحدود الزمنية فتتمثل في تطبيق الدراسة على مصر خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠٢٢ وذلك فقاً للبيانات المتاحة.

منهجية الدراسة:

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض قد اعتمدتا الباحثتان على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي**: تمّ استخدامه في التعرف على وتوصيف مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة وواقع الاقتصاد الأخضر في مصر.
- **المنهج التحليلي**: اعتمدت عليه الباحثتان في تحليل مؤشرات الاقتصاد الأخضر وتطورها الزمنى في مصر، فضلاً عن تحليل أثرها على التنمية المُستدامة.
- كما تمّ الاعتماد على كل من **المنهج الاستنباطي** Deductive approach، **والمنهج الاستقرائي** In adductive approach بالإضافة إلى المنهج العلمى الحديث الذى يعتمد على استخدام الاقتصاد القياسي في بناء وصياغة نموذج قياسي لتقدير وقياس وتحليل أثر الشمول المالى على تحقيق التنمية المُستدامة من خلال بعض مؤشراتها في مصر

الدراسات السابقة:

على الرغم من حداثة موضوع الدراسة إلاّ أنه قد تناولته عدة دراسات سابقة وهي على النحو التالي:

ركزت دراسة (Rana,2023) على الاستفادة من خدمات التكنولوجيا المالية وتأثيرها على الشمول المالى من خلال تحليل الدراسات ذات الصلة للحصول على فهم شامل للتكنولوجيا المالية وأنواعها المختلفة من الابتكارودراسة الوضع الحالي لابتكارات التكنولوجيا المالية وتطورها مع مرور الوقت. عالوة على ذلك، تم تحديد أهم خمسة اختراعات في مجال التكنولوجيا المالية واستكشافها بشكل شامل لفهم عملياتها وتأثيراتها على القطاع المالي. في حين أن تطبيق التكنولوجيا على الخدمات المالية قد تطور بسرعة في السنوات الأخيرة، فقد ناقشت هذه الأطروحة أيضًا مفاهيم الأعمال المالية الأساسية. وقد توصلت الدراسة الى ان الثقة فى الخدمة والنية السلوكية هما أهم عاملين يؤثران على اعتماد التكنولوجيا المالية من أجل الشمول المالى اى تعد ثقة الافراد فى خدمات التكنولوجيا المالية وعزمهم على استخدامها هى المحركات الرئيسية وراء استخدام التكنولوجيا المالية لتحقيق أهداف الشمول المالى فى مصر.

تناولت دراسة (Khelil&Labadi ,2023) الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول و الاستقرار المالي من خلال زيادة إمكانية وصول الأفراد للخدمات المالية و تحسين جودتها .وهدفت الدراسة إلى إبراز أهم ايجابيات تطبيق مصطلح الرقمنة في المعاملات المالية حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن تبني التكنولوجيا المالية سيعمل على تعزيز الشمول المالي و توفير العديد من الفوائد لمستخدمي الخدمات المالية شركات و أفراد مثل زيادة الوصول إلى التمويل بين الأفراد ، تقليل تكلفة الوساطة المالية للبنوك ومقدمي التكنولوجيا المالية ، وتقليل الإنفاق الإجمالي للحكومات وأيضا الشمول المالى يدعم النمو الاقتصادى من خلال زيادة الموارد المالية لدعم النشاط الاقتصادى الحقيقى وخاصة للافراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

وناقشت دراسة (بدر الدين ، ٢٠٢٣) دور التكنولوجيا المالية في سبيل تعزيز الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى الخدمات والمنتجات التي تعتمد على التكنولوجيا المالية لتحسين نوعية الخدمات المالية فى الدول ا لعربية .و توصلت الدراسة إلى تزايد عدد شركات التكنولوجيا المالية في الوطن العربي إلى ٤٢٥ شركة، وهذا راجع إلى النمو والتطور السريع في الرقمنة إلا ان هنالك اختلاف بين الدول العربية فهنالك بعض الدول مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن ولبنان، تقوم بتطبيق مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تنتهجها الحكومات والسلطات في سبيل تعزيز الشمول المالي من خلال تطوير التكنولوجيا المالية والإبتكار لمواكب التطورات الحاصلة في العالم على عكس باقي الدول الأخرى، والتي تعاني من غياب التام للإجراءات التنظيمية والقانونية والدعم الحكومي وانخراط القطاع الخاص، ومستوى الثقافة الجيد بهذه التكنولوجيات وكذا عدم الاستقرار السياسي والمالي.

بينما تناولت دراسة (بوطالب وسفارى ،٢٠٢٣) التكنولوجيا المالية كركيزة لتعزيز الشمول المالى فى المنطقة العربية يهدف هذا البحث إلى ابراز الدور المهم للتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي . حيث اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التحليلي في استخراج اثر التكنولوجيا المالية على مستوى الشمول المالي في المنطقة العربية وقمنا باستخدام بيانات الخدمات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا المالية وعرض أهم مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية. و في الاخير توصل البحث إلى أنه لا تزال أنشطة التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية في الغالب تركز على المدفوعات والإقراض : لكنها عرفت تطورا ملحوظا لا سيما في مجال المدفوعات الإلكترونية وتحويلات الأموال عبرالإنترنت، مما يعني مساهمتها في تحسين مستوى الشمول المالي رغم النتائج المتواضعة في هذا الاتجاة.

أوضحت دراسة (ممدوح،٢٠٢٢) العلاقة بين التكنولوجيا المالية وفاعلية السياسة النقدية فى مصر خلال الفترة من (٢٠١٣-٢٠٢٠) وقد أوضحت الدراسة أن البنوك المركزية في أنحاء العالم تواجه العديد من التحديات في التعامل مع

التقنيات المالية الحديثة ، حيثفى ظل الموجه السريعة للتقنيات التكنولوجية المتطورة أصبحت بيئة عمل السياسات النقدية أكثرتشابكا وتعقيداً. كما استنتجت الدراسة التطبيقية وجود ارتباط معنوي ايجابى بين التكنولوجيا المالية في مصر و فاعلية السياسة النقدية من خلال العلاقة المعنوية بين التكنولوجيا المالية وكل من عرض النقود الائتمان المحلى التضخم وسعر الفائدة وبالتالي هناك ضرورة إلى تعديل الإطار التنظيمى للسياسة النقدية وكذلك الحاجه إلى الإدارة الجيدة للمخاطر.

مُساهمة الدراسة الحالية:

بعد أن استعرضنا الدراسات السابقة يُمكننا تحديد عدة فجوات تغطيها الدراسة الحالية وهي:

- **فجوة مكانية**: حيث تُغطى الدراسة الحالية مصر. بينما تناولت بعضاً من الدراسات السابقة دولاً آخري بخلاف مصر.
- **فجوة زمنية:** تتمثل في الفترة موضع الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٢) وفقاً لأحدث البيانات.
- **فجوة في مُتغيرات الدراسة** حرصت هذه الدراسة على إدخال بعض المُتغيرات التي تراها ضرورية (GDP)، (الناتج المحلي الاجمالي) هي مقياس التنمية المستدامة ، المتغيرات المستقلة المعبره عن الشمول المالي.
- **فجوة قياسية:** متمثلة في استخدام المنهج العلمى الحديث في قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

اولا :- الاطار النظرى للتكنولوجيا المالية .

١- مفهوم التكنولوجيا المالية.

هناك العديد من التعريفات التى تطرقات الى مفهوم التكنولوجيا المالية ومن تلك التعريفات مايلى :-

- إن التكنولوجيا المالية التي يتم الإشارة إليها بالاختصار (FinTech)"هي تلك المنتجات والابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب المالية التقليدية عند تقديم الخدمات المالية، وحيث تعتبر صناعة ناشئة تستخدم التقانة لتحسين الأنشطة في مجل التمويل، و تتكون التكنولوجيا المالية من مجموعة من التقنيات أهمها الذكاء الإصطناعي، البلوكتشين، العقود الذكية، البيانات الضخمة، الحوسبة السحابية، أنترنت الأشياء". (وهيبه ،٢٠١٨)

- هي الابتكار المالي التقني الذي قد يؤدي إلى ابتكار جديد في نماذج الأعمال أو التطبيقات أو العمليات أو المنتجات أو الخدمات المرتبطة بها ما سينعكس بأثر مادي على الأسواق والمؤسسات المالية وتوفير التمويل (عبد الرحيم و أوقاسم ،٢٠١٩) .

٢- أهداف التكنولوجيا المالية.

تسعى التكنولوجيا المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف، والمتمثلة في مايلى :- (بن علقمه واخرون ،٢٠١٨)

أ- خفض التكلفة :- تعمل التكنولوجيا المالية إلى خفض التكلفة الحالية، وبالتالي السماح لعدد أكبر من المستخدمين للوصول إلى الخدمات المالية وخاصة الافراد والشركات والهيئات غير المخدومين مصرفيا

ب- سرعة الانتشار: - حيث ان منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية عابرة للحدود حيث يمكنها خدمة عملاء فى مختلف انحاء العالم

ج- توفير المقارنة بين الخدمات والمنتجات حيث ان الخدمات والمنتجات التكنولوجيا المالية تمكن عملاء من المقارنة بين العديد من المصارف والشركات من حيث الخدمات والمنتجات والاسعار.

د- تفعيل خدمةالخصوصية:- حيث ان منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية مصمّمة وفقا لاحتياجات والرغبات الشخصية للعملاء فكل بنك له حاجات مختلفة ومتعددة عن

حاجات البنوك الأخرى ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال العديد من القنوات الخاصة.

ه- سرعة الاداء :- خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية تعتمد غالباً على التكنولوجيا التقنية لإنجاز الإجراءات والعمليات وهذا يعني توفير وقت أكبر و أسرع للخدمات.

٣- أدوات التكنولوجيا المالية.

هناك العديد من ادوات التكنولوجيا المالية ومن أهم تلك الادوات مايلى :-

أ- الحوسبة السحابية :- الحوسبة عبارة عن تقنية متعددة الاستخدامات والاستعمالات تستخدم من خلالها البيانات المتعددة المسجلة على الحاسب عن طريق شبكة الانترنت فهي شبكة مشتركة لمجموعة من الموارد الحاسوبية التي تتسم بالسرعة والتوفير وايضا بتكاليف منخفضة، وهى مستقبل التكنولوجيا المصرفية الحديثة عبر نقل المصارف للتكنولوجيا الخاصة إلى السحابة وتكييف المصارف مع متغيرات السوق وتوفير طرق جديدة لمواكبة توقعات العملاء. (Ramona,2020)

ب- الذكاء الاصطناعي : يساهم الذكاء الاصطناعي في تبسيط أداء الخدمات والعمليات المصرفية المقدمة للعملاء بشكل كبير، مما يساعد في تعزيز وتطوير الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لعملاء ها (المتعاملين معها، حيث يساهم في تسريع العمليات المتعلقة بحصول العميل على الائتمان المطلوب له، فبدلا من الانتظار أيام من أجل المراجعة ومعالجة البيانات وإعطاء العميل الموافقة بالقرض، فسوف يصبح من خلال الذكاء الاصطناعي بمقدور العميل حصوله على القرض المطلوب خلال فترة زمنية قصيرة، حيث يتم تقييم العميل لإعطاء الموافقة له أو رفضها (Nienaber,2016)

ج- سلسلة الكتل Block Chain تقنية تسمح بتخزين البيانات وتبادلها، حيث ان منظمة الأمم المتحدة ذكرت أن هذه التقنية عبارة عن دفتر الأستاذ الرقمي الذي يتم فيه تسجيل المعاملات على سبيل المثال يتم تسجيل عملة العملة المشفرة والبيتكوين زمنياً وبشكل علني، سلسلة الكتل التي يتم إنشاؤها من خلال إجراء هائلة من الجمهور الذي يتمكن من المشاركة في الشبكة تخلق "ثقة" بجعل من شبه المستحيل إجراء أي تغييرات في المعاملات التي تمت معالجتها بالفعل.(Block chain Info,2016)

د- العملات الرقمية والمشفرة تمثل العملات الرقمية أصلا لكل من العملات الافتراضية (المشفرة) والعملات الإلكترونية والعملات الرقمية الرسمية يعرفها البنك الدولي بأنها " تمثيلات رقمية ذات قيمة محددة في وحدة الحساب الخاصة بها، وتختلف العملات الرقمية عن النقود الالكترونية الممثلة للعملات.(Sanicola,2017)

ه- الأمن السيبراني: تزامنا مع بروز تقنيات التكنولوجيا المالية دفعت الحاجة إلى المزيد من الأمن في تنفيذ العمليات المالية، إذ عرف الاتحاد الدولي للاتصالات الأمن السيبراني بأنه "مجموع الأدوات والسياسات ومفاهيم الأمن وضوابط الأمن والمبادئ التوجيهية وإدارة المخاطر والإجراءات والتدريب وأفضل الممارسات وآليات الضمان والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها في حماية أصول المؤسسات البيئة السيبرانية والمستعملين .(حسن ،٢٠٢٢)

٤- مجالات التكنولوجيا المالية .

تشارك وتساهم التكنولوجيا المالية فى كثير من القطاعات ومن أهم القطاعات التى تساهم فيها التكنولوجيا المالية مايلى . (عبد الرحيم او قاسم، ٢٠١٩)

أ- قطاع الإقراض ويشمل الشركات التكنولوجيا المالية التي تقدم خدمات التمويل الجماعي وتدوير الأموال والاقراض المباشر ومنصات مقارنة لقروض.

ب- قطاع التمويل الشخصي اذ يتم رصد الاتفاق والادخار والائتمان وجميع الالتزامات الضريبية من خلال الخدمات التقنية التي توفرها قاعدة بيانات الزبون.

ج- قطاع المدفوعات: وهو القطاع الأكثر تقدما فشركات التكنولوجيا المالية الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير وحلول الدفع عبر الانترنيت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الالكترونية وغيرها.

ثانيا :- الاطار النظرى للشمول المالى .

١- مفهوم الشمول المالى.

يعتبر الشمول المالي مفهوماً واسعاً ومن أحد العوامل الرئيسية التى تساعد الحكومة فى تحقيق الاستقرار المالى والاقتصادى للدولة و يمكن تعريفه على أنه "العملية التى تضمن سهولة الوصول والتوافر واستخدام النظام المالى الرسمى لجميع الأفراد فى المجتمع " (عبد الدايم، ٢٠١٩)

- وأيضا بأنه "عملية تستهدف تقديم الخدمات المصرفية إلى ذوى الدخول المنخفضة بتكلفة مناسبة." (Iqbali & rakhor ٢٠١٢)

- إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية بأسعار مناسبة تلبى احتياجاتهم من المعاملات والمدفوعات والمدخرات والإئتمان والتأمين على أن يتم تقديمها بطريقة دقيقة ومستدامة. (Singh ،٢٠١٧)

٢- المبادئ المبتكرة لشمول المالي حسب مجموعة العشرين G20.

قامت مجموعة العشرين عام ٢٠١٠ باصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي التي تلخص في الجدول الموالي الجدول رقم (٠١) يوضح المبادئ المبتكرة لشمول المالي حسب مجموعة العشرين G20 (يسر ،٢٠١٩)

التنوع :- من خلال تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق لضمان تقديم خدمات مالية.

المعرفة والتعاون:- من خلال إيجاد مؤسسية تشاركية بمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية وإجراء دراسات كافية لقياس وصول الخدمات المالية والتعاون.

الابتكار:- تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية لضمان نفاذ الخدمات المالية.

القيادة :- ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الادماج المالي للحد من الفقر.

النسبية :- التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر.

التمكين:- زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء.

الحماية:- إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي بحيث تكون حماية هذا الأخير مبنية على توجهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والمخاطر.

٣- التكنولوجيا المالية ومساهمتها فى تعزيز الشمول المالى .

تتميز التكنولوجيا المالية بتسهيل العديد من المعملات المالية مقللة التكاليف والجهد والوقت مع الاحتفاظ بجودة المنتج المالى ممايساعد على سرعة إنتشار الخدمات المالية معتمدة على الوسائل التكنولوجيا الحديثة.

للتكنولوجياالمالية دورضرورى وفعال للتصدي لتحديات التي تعرقل تعزيز الشمول المالي، حيث تتمتع بقدرة كبيرة على تغيير هيكل الخدمات المالية وجعلها أسرع وأكثر امان وأقل تكلفة مما يجعلها متاحه لأكبر عدد من الأفراد خصوصا الشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، فمن شأن التكنولوجيا المالية من خلال تقنياتها تعزيز الشمول المالي من خلال .(يحياوى ٢٠٢٣٢)

أ- تعمل الخدمات المالية عن طريق الهاتف المحمول إلى توصيل الخدمات المالية إلى كافة الناس بدلا من إنتقالهم لمسافات طويلة للذهاب إلى المصارف خصوصا في المناطق النائية والريفية.

ب- سهلت الهويات الرقمية فتح الحساب البنكي و زيادة اتاحة بيانات العملاء الأمر الذي سمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تالتم على نحو أفضل احتياجات المنتجات المالية الرقمية التي تالئم على نحو أفضل احتياجات الخدمات بتصميم المقدمي

ج- لا تفرق الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عند تقديم خدماتها بين امراة ورجل و بالتالي تقدم للمرأة الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملك الأصول والتمكين الإقتصادي .

د- أصبحت تمثل منصات الإقراض المباشر عبر الأنترنت ومنصات التمويل الجماع مصادر بديلة عن القروض خصوصا لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر للخدمات المصرفية والتمويل الرسمي اللازم

ه- تعمل التكنولوجيا المالية على حماية المستهلك وتفعيل العمل بالقوانين والتشريعات بما في ذلك مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثالثا :- الاطار النظرى للتنمية المستدامة.

١ - ماهية التنمية المستدامة.

يقصد بها التنمية المستمرة والعادلة والمتوازنة والمتكاملة والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجنى الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة " .(مخلوف واخرون ٢٠١٩)

وعرفت بانها " ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية باكثر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة واقل قدر ممكن من الاضرار والإساءة الى البيئة". (العونية ٢٠١٨)

وهى أيضا "التوافيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي ادراج البعد البيئي في اطار عمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والاجبال المستقبلية (مايدي، مراح، ٢٠١٩)

٢ـ أهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة غلى تحقيق العديد من الاهداف المتمثلة فى الاتى :-

أ- تحقيق النمو الاقتصادى وتحسين مستوى الدخل القومى والفردوكذلك زيادة الناتج القومي وحسن استغلال المواد المتاحة لتحقيق أكبر قد ممكن من الانتاج والمنافع بأعلى جودة وأقل تكلفة وفي أقرب وقت ممكن. (برزاق ، ٢٠١٩)

ب- تحقيق التوافق بين طرفي معادلة السكان والموارد من أجل ضمان التوازن بينها، من خلال ضبط معدلات النمو السكاني وزيادة معدل النمو الاقتصادي بوتيرة تتفوق على معدلات الزيادة السكانية، وبوتيرة بعيدة عن طاقة تحمل قاعدة الموارد الاقتصادية المتاحة مما يترتب عليه تزايد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الملقاة على عاتق الأجهزة المسؤولة عن الوفاء بحاجات ضغط الإنفاق الاجتماعي .(معيوف واخرون٢٠١٩)

ج- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع والتنمية المستدامة تشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للصناعة والاتجاه الى توظيف تكنولوجيا حديثة تكون أنظف وأكفا على الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في النشاط الاقتصادي. (حجام ،٢٠١٩) .

د- استحداث فرص العمل اذ يمكن ان تشجع السياسات الاقتصادية الكلية وكذلك سياسات التنمية القطاعية وبروز مبادرات اقتصادية جديدة تتماشى مع التنمية المستدامة عن طريق الحوافز التي تعزز أنماط أكثر استدامة من الاستهلاك والإنتاج على الصعيد الوطني ويمكن ان يسهم تشجيع القطاعات الجديدة غير الملوثة ولاسيما الخدمات وتحويل توجه الأنشطة الاقتصادية باتجاه استحداث الوظائف في القطاعات المستدامة بيئيا. (فتيحة ، ٢٠١٥)

رابعا :- دراسة العلاقة مابين الشمول المالى وتحقيق أهداف التتمية المستدامة من خلال النموذج القياسى التالى.

للتحقق من الارتباط بين الشمول المالي و التنمية المستدامة، نقوم بتقدير معادلة الديناميكية التالية:

$$GDP\ (Y) = \alpha\ (fininclusion_{i,t}) + \beta\ X_{i,t} + \varepsilon$$

حيث GDP (Y)، (الناتج المحلي الاجمالي) هي مقياس التنمية المستدامة ، المتغيرات المستقلة المعبره عن الشمول المالي تتمثل في الجدول رقم (١)،

جدول (١) المتغيرات ومصدرها

المتغير	اسم المتغير	الكود	المصدر
Y	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية)	GDP	البنك الدولي
X_1	عدد من يمتلكون حساب (٪ من العمر ١٥ عامًا فأكثر)	ACC	الشمول المالي بالبنك الدولي
X_2	عدد من يسدد المدفوعات الكترونيا (٪ من العمر ١٥ عامًا فأكثر)	EP	الشمول المالي بالبنك الدولي
X_3	نسبة صرف المرتبات الكترونيا للقطاع الخاص	PS	الشمول المالي بالبنك الدولي
X_4	نسبة صرف المرتبات الكترونيا للقطاع العام	PUS	الشمول المالي بالبنك الدولي
X_5	عدد فروع البنوك التجارية(لكل ١٠٠٠٠٠ شخص)	CB	الشمول المالي بالبنك الدولي
X_6	الاستقرار المالي	BS	الشمول المالي بالبنك الدولي
X_7	معدل التضخم	INF	World Bank

يوضح الجدولان ٢ و ٣ الإحصاء الوصفي والارتباطات ، على التوالي ، للمتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي. تعتبر الارتباطات في الجدول ٣ منخفضة جدًا، مما يشير إلى أنه من غير المحتمل أن تكون العلاقات الخطية المتعددة مشكلة في تقدير النموذج.

جدول (٢) الوصف الاحصائي للمتغيرات

	GDP	ACC	EP	PS	PUS	CB	BS	INF
Mean	3202.885	22.06356	6.004060	15.10127	7.324107	5.246143	19.69392	11.50968
Median	3142.876	21.81650	5.740000	15.37429	7.507500	4.808174	19.71806	10.06757
Maximum	4295.407	36.47417	9.252286	23.84377	11.61607	6.758203	23.61308	29.50661
Minimum	2439.967	9.720000	2.000000	7.000000	1.000000	4.561477	14.39460	5.044933
Std. Dev.	543.8651	10.30157	2.242548	6.003335	3.884974	0.856680	2.727896	6.461045
Skewness	0.442549	0.065165	-0.289881	-0.019534	-0.280539	0.824220	-0.373447	1.846516
Kurtosis	2.611019	1.322541	2.092260	1.375740	1.794288	1.992101	2.364607	6.190899
Probability	0.791618	0.492770	0.748242	0.516884	0.642661	0.393252	0.786318	0.002593
Sum Sq. Dev.	3253682.	1167.347	55.31923	396.4404	166.0232	8.072907	81.85560	459.1962
Observations	12	12	12	12	12	12	12	12

جدول (٣) مصفوفة الارتباط للمتغيرات

	GDP	ACC	EP	PS	PUS	CB	BS	INF
GDP	1.000000							

ACC	0.293925	1.000000						
	0.3538	-----						
EP	0.576275	0.888700	1.000000					
	0.0499	0.0001	-----					
PS	0.359680	0.986125	0.919971	1.000000				
	0.2508	0.0000	0.0000	-----				
PUS	0.543314	0.879343	0.959379	0.908603	1.000000			
	0.0679	0.0002	0.0000	0.0000	-----			

CB	0.488014	0.790520	0.802860	0.780258	0.837771	1.000000		
	0.1075	0.0022	0.0017	0.0028	0.0007	-----		
BS	0.582971	0.885167	0.990813	0.926595	0.956036	0.769157	1.000000	
	0.0467	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0035	-----	
INF	-0.453585	0.290956	-0.007194	0.258049	0.031016	-0.280309	0.034484	1.000000
	0.1386	0.3589	0.9823	0.4181	0.9238	0.3775	0.9153	-----

فحص الاستقرارية لكل متغير باستخدام اختبار ADF، والذي أكد أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى وأنها استقرت تماماً عند الفرق الأول.

جدول (٤) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

Test	**ADF**	
Variables	**level**	**First difference**
Y	0.16555C 3	-4.20720*3
X1	-0.85982C 3	-5.6452C * 3
X2	-0.37062C3	-4.9967C* 3
X3	-3.3291 C3	-5.4291 C**4
X4	-2.10791C3	-4.3236 C**3
X5	-0.5682 C3	-3.8397 C*3
X6	-2.58201C3	-2.5820C*3
X7	-2.1914 C3	-2.5985N**3

ملاحظات: تمثل t الاتجاه الزمني، بينما تمثل c الثابت، N تمثل عدم تأثر السلسله (*) و (**) تعني أن المتغير مستقر عند ١% و ٥% على التوالي، الرقم الذي يلي القيم الحرجة تمثل عدد الإبطاء.

الشكل رقم (١) المسار الزمني لجميع المتغيرات في المستوى (٢٠١١ :٢٠٢٢)

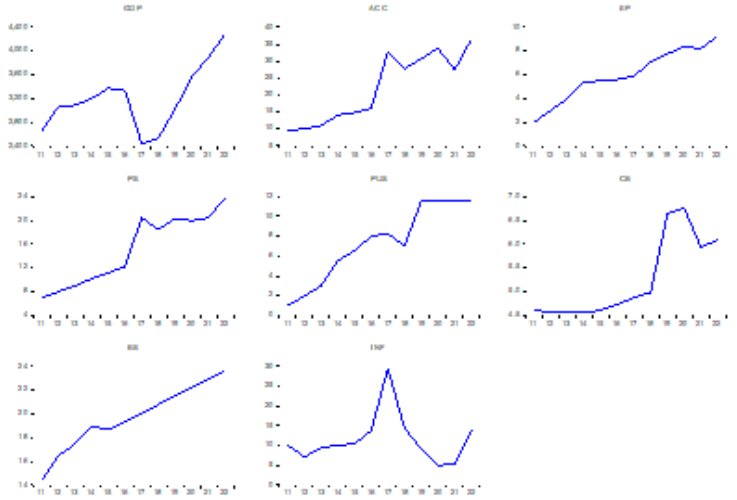

الشكل رقم (٢) المسار الزمني للمتغيرات لجميع الدول في الفرق الأول (٢٠١١ :٢٠٢٢)

$$Y_{it} = \alpha_0 + \beta_1 X1_{it} + \beta_3 X2_{it} + \beta_4 X3 + \beta_5 X4_{it} + \beta_6 X5_{it} + \beta_7 X6 + \beta_8 X7_{it} + \mu_{it}$$

تستخدم تقنيات التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المتكاملة ، حيث تكون المتغيرات غير مستقره عند المستوى، ويستخدم اختبار Engle and Granger (١٩٨٧) لاختبار التكامل المشترك، ويعتمد اختبار Engle and Granger (١٩٨٧) للاندماج المشترك على فحص بقايا الانحدار الزائف الذي يتم إجراؤه باستخدام المتغيرات. الجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل.

Dependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*
GDP	-1.568367	0.9991	-6.970875	0.9990
ACC	-5.487716	0.2722	-73.51364	0.0000
EP	-4.845347	0.4198	-55.84625	0.0000
PS	-5.053799	0.3510	-15.51818	0.9985
PUS	-4.151988	0.6184	-83.46576	0.0000
CB	-4.424593	0.5374	-54.09006	0.0000
BS	-3.857020	0.7091	-28.46350	0.0000
INF	-4.978135	0.3853	-73.82795	0.0000

من النتائج السابقة للتكامل المشترك ، فإن للمتغيرات علاقة طويلة المدى ، لذلك يمكن تقدير النموذج باستخدام نموذج المربعات الصغرى ذات المرحلتين

جدول (٥) نتائج اختبار سببية جرانجر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ACC does not Granger Cause GDP	10	1.27813	0.3562
GDP does not Granger Cause ACC		0.78940	0.5036
EP does not Granger Cause GDP	10	1.35489	0.3387
GDP does not Granger Cause EP		0.47879	0.6453
PS does not Granger Cause GDP	10	1.41715	0.3254
GDP does not Granger Cause PS		1.59080	0.2920

PUS does not Granger Cause GDP	10	0.66158	0.5560
GDP does not Granger Cause PUS		1.86244	0.2486
CB does not Granger Cause GDP	10	1.91267	0.2416
GDP does not Granger Cause CB		1.44949	0.3188
BS does not Granger Cause GDP	10	1.31558	0.3475
GDP does not Granger Cause BS		0.04899	0.9526
INF does not Granger Cause GDP	10	0.02658	0.9739
GDP does not Granger Cause INF		1.20060	0.3751

الجدول السابق يوضح نتائج اختبار السببية لجرانجر والتي تظهر ان جميع المتغيرات المستقلة تتسبب في المتغير التابع، الخطوة التالية هي تقدير النموذج القياسي باستخدام نموذج(ARDL)، نظرا لصغر السلسلة الزمنية

جدول (٦) نتائج تقدير النموذج القياسي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	1.041114	0.216672	4.805021	0.0172
ACC	39.28827	66.06999	-0.594646	0.0939
EP	31.0357	283.5803	1.121501	0.0437
PS	35.22628	97.04391	0.362993	0.7407
PUS	-103.5357	84.17275	-1.230038	0.3063
CB	406.4577	352.2818	1.153786	0.3322
BS	-134.5394	159.7217	-0.842336	0.4615
INF	-23.49461	30.58663	-0.768133	0.0983
R-squared	0.956052	Mean dependent var		3253.545
Adjusted R-squared	0.853505	S.D. dependent var		539.8990
S.E. of regression	206.6444	Akaike info criterion		13.65514
Sum squared resid	128105.7	Schwarz criterion		13.94452
Log likelihood	-67.10326	Hannan-Quinn criter.		13.47273
Durbin-Watson stat	2.330284			

عرض نتائج النموذج القياسى فى النقاط التالية:

القوة التفسيرية (R) للنماذج ٩٥%، بالنسبه للمتغرات المستقله (محددات الشمول المالي) كما حددها البنك الدولي وتأثيرها على المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) في مصر، تظهر العلاقات كالتالي:

١. نسبة من يمتلكون حسابات من اجمالي الأفراد فوق ١٥ سنة له تأثير طردي معنوي عالى.
٢. معدل التضخم INF ذو علاقة معنوية عكسية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، أي ان معدل التضخم يؤثر سلبا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
٣. نسبة مستخدموالمدفوعات الرقمية ذو علاقة معنوية طردية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أي ان استخدام المدفوعات الالكترونية يؤثر ايجابيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
٤. نسبة من يحصلون على أجرهم بوسائل الدفع الرقمية من القطاع الخاص ذوعلاقة غير معنوية مع حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، اي استقبال الأجرالكترونيا ليس له علاقة معنوية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
٥. نسبة من يحصلون على أجرهم بوسائل الدفع الرقمية من القطاع الحكومي ذوعلاقة غير معنوية مع حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، اي استقبال الأجرالكترونيا ليس له علاقة معنوية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
٦. عدد أفرع البنوك التجارية (لكل ١٠٠٠٠٠ شخص)، ليس لها علاقة معنوية بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
٧. الاستقرار المالي ليس له علاقة معنوية بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

من نتائج النموذج، ونظرا لصغر السلاسل الزمنية المتاحة فإن مصر لازالت وليدة في تطبيق التحول الرقمي وأدواته مثل الشمول المالي لذلك فإن النتائج الظاهرة قد تتغير مع استخدام سلاسل زمنية ربع سنوية أو شهرية اذا توافرت، ولا زالت مصر تعاني من شمول مالي منخفض مقارنة ببقية العالم ، حتى إفريقيا.

ولكي تصبح جزءًا من الاقتصاد العالمي وتحقق تطوره المالي الرقمي ، يجب تنفيذ الشمول المالي كشرط أساسي ، لضمان التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي. نستنتج أن الشمول المالي هو عملية تتضمن الوصول إلى الخدمات المالية للفئات منخفضة الدخل المستبعدة مالياً.

التوصيات :

١- العمل على تهيئة المستلزمات الضرورية من موارد بشرية و معدات لإنجاح فكرة التكنولوجيا المالية واجراء عمليات التطوير المستمرة للات والمعدات العاملة في القطاع المصرفي بصورة مستمرة وتوفير منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات اللافراد والمجتمع وحماية العملاء ضد الاحتيال المالي .

٢- العمل على زيادة نشرالوعي المصرفي لدى فئات المجمع المختلفة من خلال التوضيح للعملاء المتعاملين مع القطاع المصرفي بالعمليات المصرفية الالكترونية التي تقدمها المصارف وكيفية الاستفادة منها ما تحقق فرص الحمية المستدامة

٣- العمل على توظيف الابتكارات والاختراعات التي قدمتها التكنولوجيا المالية والاستفادة منها في تلبية الرغبات الجديدة والمستمرة للعملاء المتعاملين وتمكين العملاء من الحصول على الخدمات المالية من خلال المنصات الالكترونية دون الحاجة الى مراجعة المنافذ التقليدية واجراء عمليات التحويل المالي بسهولة تامةوتوفير الوقت والجهد.

٤- الاستفادة من ميزة الانفتاح المصرفى والاقتصادى الذي وفرته التكنولوجيا المالية من خلل ربط القطاع المصرفي مع المصارف العالمية واجراء مختلف

التحويلات المالية وفتح الاعتمادات الالكترونية لتسهيل عمليات التجارة الخارجية فضلا عن إمكانية الوصول الى شرائح لم يتم التعامل معها من قبل وبالتالي مساهمة المصارف المصرية في تنمية اقتصادية.

٥- العمل على تحقيق تنمية اقتصاديةواجتماعية مستدامة من خلال تشجيع جميع الفئات الاجتماعية على التحول الى التعاملات الالكترونية في تسوية التحويلات المالية والمدفوعات اليومية الخارجية والداخلية والاتجاه الى التعامل بالنقد الالكتروني بدل التعامل النقدي.

المراجع :

أولا :- المراجع العربية.

١. العونية، بن ركورة (٢٠١٨). " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية ، العدد ٥ ،ص ٢٣٠.
٢. برزاق ، صغير (٢٠١٩). " التحدي الاجتماعى واثره على تحقيق التنمية المستدامة في تونس"، مجلةالعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠. العدد ٢، ص ١٣١٥.
٣. بن علقمة وسائحي. ويوسف (٢٠١٨)، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد٧، العدد ٣ ، ص ٩٢-٩٣.
٤. بوطالب عزيز ، سفارى أسماء، (٢٠٢٣)، " التكنولوجيا المالية كركيزة لتعزيز الشمول المالى فى المنطقة العربية "، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد ٠٨، ص ٧٨٥-٨٠٥.
٥. حجام العربي، سميحة طري. (٢٠١٩). "التنمية المستدامة في الجزائر قراءاة تحليلية في المفهوم والمعوقات". مجلة أبحاث ودراسات.
٦. حسن محمد الحسينى ، " أساسيات الامن السيبرالى "، سوريا ، حلب ، ٢٠٢٢، ص ٢٦.
٧. عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن، ٢٠١٩ ، العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية - دراسة ميدانية ، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس المجلد الثالث والعشرين العدد الثالث، ص ص ٥٦٢- ٥٦٦.
٨. عبد الرحيم، وهيبة، أو قاسم الزهراء (٢٠١٩). " التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين الحداثة الظاهر وسرعة الاستيعاب"، مجلة دراسات اقتصادية، عدد ٣٨، ص ٣٥٤.

٩. فتيحة، جيلالي مغراوة (٢٠١٥)، " النمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مجلد٢، عدد ١١،ص ١٥٥.
١٠. مايدي، هاجر، مراح، على (٢٠١٩) ،"القيود الواردة على الاستثمار في إطار التنمية المستدامة والامن البيتي"،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، المجلد ٥٦ العدد٢ ،ص ٣٣٤.
١١. مخلوف ، منجحى ، النذير، بوصلاح عبد الوهاب، زواوى (٢٠١٩) ا،" اعتماد مؤشرات التنمية المستدامة في إدارة المنشآت الرياضية بالجزائر"، مجلة الابداع الرياض، المجلد ١٠ العدد٢ ، ص ١٩٢.
١٢. مصطفى سلام عبد الرضا وآخرون. "التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" . مجلة جامعة جيهان - اربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية. المجلد٤، العدد ٢ . ديسمبر ٢٠٢٠. ص ١٢٩

١٣. معيوف، هدى، عزالدين ، نادية الجنف ، منيرة ، (٢٠١٩)، الجزائر وتجربة الاستثمار فى الطاقات المتجددة من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة اقتصاد المال والاعمال ، مجلد ٣، عدد٣، ص ٥٢٥.
١٤. ممدوح عبد المولى ، (٢٠٢٢) ، " دراسة العلاقة مابين التكنولوجيا المالية وفاعلية السياسة النقدية : بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠" ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مجلد ٣، ص ٥٨٣-٦٠٨.
١٥. وهيبه عبد الرحيم و واشواق بن قدور، " توجهات التكنولوية المالية على ضوء الخارب شركات ناجحة،" مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد ٠٣، ٢٠١٨.
١٦. وهيبة عبد الرحيم و الزهراء أوقاسم. (٢٠١٩). التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب. مجلة دراسات اقتصادية، ١٣ (٢) .
١٧. بسر برنيه، وآخرون. (٢٠١٩). الشمول المالي في الدول العربية الجهود وسياسات وتجارب ابو ظبي: صندوق النقد العربي تاريخ الاسترداد ٠٣١٤، ٢٠٢٣ من https://www.amf.org.ae/ar/publications
١٨. يحياوي نور الهدى، قلوش عبد الله . (٢٠٢٣) "التكنولوجيا المالية كآلية لدعم الشمول المالي والاجتماعي في الصين دراسة- مؤسسة علي بابا ومجموعة النملة للخدمات المالية بالصين "،مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت ٠٤(٠١) ١٦٠-١٧٩.

ثانيا :- المراجع الاجنبية .

1. Amechi Endurance Igharo & Romanus O., (٢٠٢٠). "Monetary policy transmission mechanism, innovative banking system and economic growth dynamics in Nigeria," International Journal of Business Innovation and Research, Inderscience Enterprises Ltd, vol. ٢١ (1),p 1-22.
2. BlockchainInfo, (2016)."Market Price USD-Average USD Market price across major Bitcoin Exchanges",Working Paper, Vol. 9, p. 27.
3. Iqbal,Z.,Mirakhor, A. (2012).financial Inclusion: Islamic finance, perspective. Journal of Islamic Business and Management .2 (1), 35-64.
4. Khelil Abd razak & Labadi Hadjer,(2023)," Impact of Fintech on financial inclusion and stability ", p23-44
5. Nienaber, R. (2016). "Banks need to think collaboration rather than competition", The FinTech Book: The Financial Technology Handbook for Investors, Entrepreneurs and Visionaries, p20-22
6. Rana Maged, (2023)" The Impact Fintech on Financial Inclusion in Egypt ",Faculty of Management Technoogy ,BusinessInformation Department, The German University in cairo,p122
7. Sanicola, L., (2017). "What is FinTech?", Huffington Post, Retrieved 20., P 6.
8. Singh,N.(2017).Financial Inclusion: Concepts, Issues and Policies for India. Growth Centre, Synthesis, 1-36.